واقع المقاولاتية في الجزائر – المقاولاتية النسوية أنموذجا

The reality of entrepreneurship in Algeria- Female entrepreneurship as a mode

بدروني عيسى [1]، طهراوي دومة علي * [2]، شاقور جلطية فايزة [3]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، aissa.bedrouni@univ-msila.dz

[2] المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، phd.tahraoui@gmail.com

[3] المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، phd.tahraoui@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019/11/29؛ تاريخ المراجعة : 2019/11/30 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/30

ملخص: تعتبر المقاولاتية عامل مهم للابتكار ومحرك للإنتاجية، وفي نهاية المطاف محرك للنمو الاقتصادي، تقدم هذه الورقة البحثية نظرة عامة على حالة المقاولاتية عامة، و المقاولاتية النسوية في الجزائر، ومناقشة ميزاتها من منظور مقارن بين الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو، والعلاقة بين السياسات وتطور المقاولاتية. حيث تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن المقاولاتية في الجزائر لا زالت بعيدة عن المعايير العالمية، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية وغيرها. كما تم التوصل إلى أن المقاولاتية النسوية في الجزائر لا زالت ضعيفة جدا، ويرجع ذلك لعدم توفير البيئة المناسبة لها، خاصة وأن الجزائر تنتمي إلى مجتمع محافظ يستمد ثقافته من التعاليم الإسلامية.

كلمات مفتاحية: مقاولاتية، مقاولاتية النسوية، مقاولاتية في الجزائر.

تصنيف جيل: L2 ، L26 .

Absract :
Entrepreneurship is an important factor for innovation and an engine of productivity, and ultimately an engine of economic growth. This paper presents an overview of the state of entrepreneurship in general and feminist entrepreneurship in Algeria, discussing its advantages from a comparative perspective between developed and developing countries, and the relationship between policies and entrepreneurship development. It was concluded through this paper that entrepreneurship in Algeria is still far from international standards, due to several economic, political, cultural, social and other considerations. It was also concluded that feminist entrepreneurship in Algeria is still very weak, due to the lack of an appropriate environment for them, especially as Algeria belongs to a conservative society that draws its culture from Islamic teachings.
Keywords: entrepreneurship ; feminist entrepreneurship; entrepreneurship in Algeria.

Jel Classification Codes : **L2;L26**.

***المؤلف المراسل:** د. طهراوي دومة علي، **الإيميل:** phd.tahraoui@gmail.com

1. المقدمة:

يعتبر فكر المقاولاتية من بين أهم العوامل المساعدة على تطور الشعوب في شتى المجالات، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وغيرها، وقد تم الاعتناء بالفكر المقاولاتي كثيرا في الدول المتقدمة، بإعطائه ما يحتاجه من دعم في شتى المجالات دون التمييز بين المرأة والرجل، فالحق لمن يقدر على إنجاح فكره المقاولاتي، فكانت المرأة ولا تزال تساهم في جوانب

كثيرة من الحياة، بالرغم من تحملها لأشغال البيت عكس الرجل. وأمام هذه الازدواجية في المهام (أشغال البيت، ومشاركة الرجل في الأعمال خارج البيت) تصبح المرأة تضحي الكثير من أجل إنجاح فكرها المقاولاتي. غير أن الضوابط الاجتماعية في أغلب البلدان، يحد من مساهماتها الكاملة في المقاولاتية، على غرار الجزائر، والتي تنتمي إلى بيئة محافظة تتبع تعاليم الشريعة الإسلامية، فتصبح المرأة بالإضافة إلى تحملها أشغال البيت، فهي تتحمل كذلك كيفية الحفاظ على الضوابط الاجتماعية، في مقابل إنجاح المقاولاتية.

وقد أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد ولوجها عالم المقاولاتية، فبالرغم من ضآلة نسبة مشاركتها في أعمال المقاولاتية وإدارة الأعمال بالمقارنة مع الرجال، إلا أن أرقام السنوات الأخيرة تشير إلى قفزة نوعية في مساهمتها في عدد من المجالات المقاولاتية المتميزة. ومما سبق، فإن إشكالية الورقة البحثية تتمحور حول: **ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر بالإشارة إلى المقاولاتية النسوية؟**

وللإجابة على هذا التساؤل، نتطرق إلى العناصر التالية:

-المقاولاتية في القانون الجزائري.

-هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر.

-محددات العمل المقاولاتي.

-واقع المقاولاتية النسوية في العالم.

-تحليل واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

2. المقاولاتية في القانون الجزائري:

يعتبر القانون ركيزة أساسية في كل دول العالم، فدائما تكرس الشعوب أوقات كبيرة وتصرف مبالغ باهظة من أجل صياغة قوانين تلبي طموحات الدولة على المدى البعيد وفي شتى المجالات، الاستثمارية الاجتماعية والسياسية، وغيرها.

فبغية ترقية الاستثمار في الجزائر وغرس روح المقاولاتية لدى الفرد الجزائري، فقد لجأت الدولة الجزائرية إلى تحديث القوانين وجعلها يتماشى ومتطلبات الاستثمار والمقاولاتية، فبعد القراءة المتمعنة في القوانين الجزائرية الجديدة في تاريخ 06 مارس 2016 فإنه يقود إلى استخراج عدة مواد تدعم وتعترف بمكانة المقاولاتية ودورها في ازدهار الشعوب على المستوى العالمي.

- **المادة 21** (التعديل الدستوري، 2016): فمن أجل تطوير الاقتصاد الوطني وحمايته، فقد تكفلت الدولة الجزائرية بتنظيم التّجارة الخارجية وجعلها من اختصاص الدولة، وهذا نظرا لما تشكله هذه التجارة من آثار قد تكون سلبية

على المقاولاتية في الجزائر. فمن أجل ضمان نمو المؤسسات الجزائرية، وجب حمايتها من التهديدات الخارجية والتي غالبا ما تأتي عن طريق التجارة الخارجية. وقد نصت هذه المادة على ما يلي:

- تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة.
- يحدد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية ومراقبتها.

ويتضح من هذه المادة أن الدولة الجزائرية تتكفل شخصيا بتنظيم التجارة الخارجية، كما تضع قانون يحدد شروط ممارسة هذه التجارة ومراقبتها.

- **المادة 43** (التعديل الدستوري، 2016): فقد لجأت الجزائر إلى ابتكار تدابير التيسير لتحسين مناخ الاستثمار ودعم ريادة الأعمال وغرس روح المقاولاتية لدى الأفراد، وقد تجسد ذلك في المادة 43 من القانون 16-01 الصادر في6 مارس 2016 بشأن التعديل الدستوري، وتنص هذه المادة على ما يلي:

- حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارَس في إطار القانون.
- تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال، وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية.
- تكفل الدولة ضبط السوق. ويحمي القانون حقوق المستهلكين.
- يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة.

ويظهر من خلال هذه المادة أن الحكومة الجزائرية تسعى دستوريا إلى تحسين المناخ الاستثماري، واعتبار الاستثمار حرية معترف بها في إطارها القانوني، الأمر الذي يدل على أن هناك نية واضحة تتجه نحو غرس الروح المقاولاتية لدى الفرد الجزائري. وليس هذا فقط، بل تحملت الدولة مسئولية حماية وضبط السوق الوطنية مما يشجع على ازدهار المؤسسات ودعم المبادرات الاستثمارية.

- **المادة 44** (التعديل الدستوري، 2016): كما شجعت الجزائر على تطوير البحث العلمي والتنمية المستدامة، وذلك من خلال المادة 44 من القانون 16-01 الصادر في6 مارس 2016 بشأن التعديل الدستوري، وتنص هذه المادة على ما يلي:

- حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن. والقانون يحمي حقوق المؤلف.
- لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي.
- الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتمارس في إطار القانون.

- تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة.

ويظهر من خلال هذه المادة أن الحكومة الجزائرية تعترف وتدعم دستوريا الابتكار الفكري والعلمي والفني مما يشجع قيام المقاولاتية، حيث يعتبر الابتكار لب المقاولاتية في اقتصاديات الدول، فكم هي الشركات العملاقة التي كانت نتيجة ابتكارات وأفكار، مثل غوغل، ميكروسوفت، شركات الهواتف النقالة ...الخ.

فعندما تجد الابتكارات المناخ الاستثماري الملائم، يسهل تحويلها إلى مشاريع ومؤسسات، وهكذا تنمو المؤسسات بوجود وسط معيشي ملائم. ومما سبق، فالمؤسسة تعتبر بمثابة كائن حي لا يستمر إلا بوجود وسط معيشي خاص به، مثله مثل المخلوقات الأخرى. فلا يمكن تصور عيش سمكة في البر، حتى وإن تم توفير كل أموال العالم. وهذا هو الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فالدول المتقدمة تنطلق من الأفكار والابتكارات ثم تجعل لكل فكرة وسط معيشي خاص بها ويساعدها على النمو، أما الدول المتخلفة فهي دائمة البحث عن الأموال لتمويل مؤسسات في وسط معيشي لا يتلاءم بتاتا معها.

- **المادة 51**(التعديل الدستوري، 2016):كما شجعت الجزائر على ضمان المعلومات والإحصائيات، وذلك من خلال المادة 51 من القانون 16-01 الصادر في 6 مارس 2016 بشأن التعديل الدستوري، وتنص هذه المادة على ما يلي:

- الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن.

- لا يمكن أن تمس ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقتضيات الأمن الوطني.

- يحدد القانون كيفيات ممارسة هذا الحق.

ويظهر من خلال هذه المادة أن الحكومة الجزائرية تشجع توفير المعلومات والإحصائيات المختلفة مما يساعد على إجراء الدراسات واتخاذ القرارات المختلفة. فكما هو معلوم، فإن كل الابتكارات تكون نتاج عدة دراسات على معطيات وإحصائيات مختلفة. وبالتالي، فضمان المادة الخام من معطيات وإحصائيات يوفر الجهد على الفرد في إجراء الدراسات واتخاذ القرارات، ومن ثم الابتكارات والأفكار، وعليه تنمو روح المقاولاتية لدى الأفراد.

فإذا تم النظر إلى الدول المتقدمة، فإنها توفر قواعد بيانات ضخمة تسمح بمعرفة كل التفاصيل عن الاستثمار المحلي والأجنبي، حتى أن هذه الدول تصرف مبالغ طائلة من أجل حماية هذه القواعد وجعلها في متناول البحوث العلمية، فجودة المعطيات تضمن جودة البحوث، فتضمن هذه الدول المقاولاتية.

●**المادة 65** (التعديل الدستوري، 2016): إيمانا من الدولة بدور التعليم وأهميته في الابتكارات والأفكار المختلفة، فقد لجأت إلى حمايته وتدعيمه دستوريا، وجعله مجاني وفي متناول جميع شرائح الشعب الجزائري، ويتجلى ذلك في المادة 65 من الدستور الجزائري، والتي تنص على ما يلي:

- الحق في التعليم مضمون. والتعليم العمومي مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون.
- التّعليم الأساسي إجباري. وتنظم الدولة المنظومة التعليمية الوطنية.
- تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني.

ويظهر من هذه المادة أن الدولة الجزائرية توفر اللب الأساسي في قيام المقاولاتية، ألا وهو التعليم فكل الدول المتقدمة حققت ذلك من خلال ضبط التعليم واستغلاله الأمثل، فالتعليم روح العقل البشري والمقاولاتية لا تقوم إلا بتدخل العقل البشري، إذا حتى تنمو روح المقاولاتية وجب على التعليم أن يعلو كل شيء، أن يسبق التعلم كل من العمل والتعليم، فالعلم أساس تبنى عليه مختلف الأفكار، ولا تتطور الشعوب من دون اكتسابها العلم والعمل به وتعليمه والصبر عليه. فمن المواد السابقة، يتضح أن الدولة تركز على الجوانب الحيوية للاستثمار وروح المبادرة، وجعل المقاولاتية مصدر طبيعي وأساسي لقيام اقتصاد وطني متطور.

3. أهم العوامل المستحدثة لأجل النهوض بالمقاولاتية:

لقد اتجهت الجزائر إلى استحداث مجموعة من الكيانات والعوامل التي سوف توظف في سبيل تطوير المقاولاتية وتوفير مناخ استثماري يسمح بنمو بيئة المال والأعمال، ومما تم اعتماده ما يلي:

1.3. لجنة وطنية لتحسين مناخ الأعمال: فقد تم الإشارة إلى هذه اللجنة بتاريخ 10 مارس 2013، ومهمتها الأساسية هي تحسين مناخ الأعمال، مع اعتماد نهج مشترك بين مختلف القطاعات المشاركة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من أجل حل جميع المشاكل ومعالجة العقبات الرئيسية التي تعاني منها بيئة الأعمال. كما تعمل هذه اللجنة على تخفيف مختلف الإجراءات المتعلقة بريادة الأعمال وتنسيق الإجراءات لصالح المستثمر، ويرأس هذه اللجنة وزير الصناعة والمناجم.

وقد ركزت الوزارة الجزائرية على إعطاء الأهمية القصوى لرقمنة مختلف الهيئات، وإتاحة إمكانية التعامل مع المستثمرين عن بعد، وذلك كله من أجل تطبيق وممارسة أنشطة الأعمال، وتم إعطاء فترة إلى غاية سنة 2018 للانتهاء من كل العمليات الخاصة بالرقمنة، كما تم تكليف الوزارات بمتابعة هذه التحديثات كل حسب تخصصها ومن بين ما تم التركيز عليه (www.mdipi.gov.dz ,le 01/08/2017).

- ضمان التغذية المعلوماتية وإجراء التعديلات اللازمة في حينها.
- مزيد من التسهيلات في بيئة الأعمال وتخفيف القيود وإزالة العوائق.

فمما سبق، يظهر بأن الدولة الجزائرية تعطي الأولوية الكبيرة لرقمنة مصالحها، وإدخال المعالجة الآلية لمختلف العمليات، وهذا كله سوف يؤدي إلى جعل المقاولاتية في متناول شريحة واسعة من المستثمرين والمواطنين على حد سواء.

2.3. دوينغ بيزنيس «Doing Business» : فمع اهتمام الجزائر بممارسة أنشطة الأعمال، قد سمحت هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لأن يتحسن ترتيب الجزائر في قائمة ممارسة أنشطة الأعمال بسبعة مراتب من 163 سنة 2016 إلى المرتبة 156 خلال سنة 2017، من بين 190 بلدا. ومع هذا التقدم الملحوظ، فقد وسعت الدولة إعلامها للمواطنين والمستثمرين من أجل الاطلاع والاستفادة من هذه الخدمات الجديدة المقترحة(le 01/08/2017, www.mdipi.gov.dz).

فباكتساب الجزائر لهذه المرتبة، سوف يلفت انتباه الاستثمار الأجنبي، ويعزز من الروح المقاولاتية لدى الفرد الجزائري، الأمر الذي يوفر التغذية العكسية للنهوض بالاستثمارات خارج المحروقات.

3.3. تحسين إطار الاستثمار: ويتجلى ذلك من خلال قوانين الاستثمار الجديدة التي تنص على تبسيط الإجراءات الاستثمارية، وإيضاح الرؤية للمستثمرين والمواطنين على حد سواء، وتطبيق مبدأ اللامركزية في الاستثمار، مما يعني إمكانية تطوير المناطق الصناعية من طرف المستثمرين الخواص. ويهدف هذا القانون إلى تحقيق جل من الأبعاد، والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية(www.mdipi.gov.dz ,le 01/08/2017):

- تشجيع الإنتاج الوطني من السلع والخدمات، مع تسهيل وتشجيع الاستثمار المحلي، بمختلف القطاعات.
- ضبط الإطار التنظيمي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتوليد عوامل إيجابية على الاستثمار المحلي.
- ضبط دوافع الاستثمار وما يتماشى مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- تحسين مناخ الأعمال لإنشاء بيئة تشجع تدفق حائزي التكنولوجيا، رأس المال، والخبرة، واستعادة القدرة الوطنية وخلق فرص العمل.
- إعادة تنظيم الترتيبات المؤسسية (بما في ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI) لتحسين إدارة مهام الدعم والاستشارات للاستثمار.

وهذه العناصر في مجملها تشجع قيام روح المقاولاتية لدى الفرد الجزائري، وتؤكد بان هناك نية صادقة من الدولة الجزائرية لتطوير الاستثمار المحلي، ودعم المقاولاتية.

4.3. بوابة إلكترونية لإنشاء المؤسسات: فبعد أن جمعت الحكومة الجزائرية مختلف التدابير اللازمة لتيسير المقاولاتية والاستثمار، كان من اللازم عليها تنفيذها، ومن أجل ذلك، فقد ظهرت بوادر التنفيذ في عدة جوانب، ومن أهمها تلك المتعلقة بالجانب الرقمي للهيئات ومختلف العمليات التي تصاحب المقاولاتية والاستثمار. ومن بين بوادر تنفيذ تدابير التيسير، والتي من المتوقع أن تسهل إجراءات الاستثمار والمقاولاتية: مشروع تنفيذ بوابة إلكترونية لإنشاء ومتابعة الأعمال التجارية

(تحت الإنشاء)، وتسمح هذه البوابة الالكترونية للمتعامل من تنفيذ أعماله عن بعد والاستفادة من مختلف التسهيلات التي توفرها الدولة، كما توفر هذه البوابة قاعدة بيانات مهمة للمستثمر. فالبوابة إلكترونية لإنشاء المؤسسات تشمل جميع الإجراءات المعتمدة في تسجيل المؤسسة لدى المركز الوطني للسجل التجاري (le 01/08/2017, www.jecreemonentreprise.dz)

ومما يسمح به هذا الموقع ما يلي:

- طريقة إنشاء مؤسسة عبر الإنترنت(le 01/08/2017 ,www.jecreemonentreprise.dz).
- إجراءات إنشاء المؤسسة، بالنسبة للشخص الطبيعي والشخص المعنوي.
- الاطلاع على الاستثمار في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومهامها، بالإضافة إلى الخطط التحفيزية المتعلقة بالاستثمار.
- الضرائب، ممثلة في رقم التعريف الضريبي وميزانية التسجيل الضريبي.
- التشغيل والضمان الاجتماعي، من خلال التحفيزات الخاصة بالتشغيل والضمان الاجتماعي.

وهذه الخدمة على الانترنت ستسمح للمستثمر (أو المقاول) بإتمام جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء المؤسسة بطريقة إلكترونية عن طريق الموثق الذي بدوره سيقوم بإرسال ما يلزم من معلومات ووثائق للإدارات المعنية بإنشاء المؤسسات، المتمثلة في المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب والضمان الاجتماعي.

كما يوفر هذا الموقع دليل الإدارات العمومية (العنوان، الهاتف، البوابة الإلكترونية)، الأشكال القانونية للمؤسسات والمواد المنظمة لها، الأساس القانوني لكل من إجراءات إنشاء المؤسسة، تشجيع العمل والضمان الاجتماعي، استمارات مختلفة تخص العمل التجاري، أسئلة وأجوبة متعلقة بإنشاء المؤسسة.

5.3. الإشهارات القانونية على شبكة الانترنيت: وهذه البوابة تابعة للمركز الوطني للسجل التجاري، ويقدم هذا الموقع عدة خدمات منها ما هو مجاني، وما هو بمقابل، على حسب طبيعة العملية، وحتى يمكن الاستفادة من الخدمات، فعلى المستعمل أن يقوم بتسجيل نفسه على البوابة (le 02/08/2017 ,www. sidjilcom.cnrc.dz)

يقدم السجل التجاري مجموعة من الخدمات للحصول على معلومات محدثة، معينه وصحيحة من الناحية القانونية عن التجار والشركات التجارية .يتم الحصول على هذه الخدمات بشكل حر ويمكن لمختلف المستخدمين الاستفادة منها، دون أي التزام ويسمح الموقع بـ: تحديد مكان التاجر أو الشركة اختر النشاط في مدونة النشاطات التجارية، تحديد اسم الشركة التي هي في إطار التأسيس، التحقق من الوضعية المالية للشركات، والحصول على الإحصاءات.

ولهذا الغرض، قام المركز الوطني للسجل التجاري بإعداد بحوث سريعة ومبسطة على مستوى كل من قائمة التجار، مدونة النشاطات الاقتصادية، بطاقية عناوين الشركات والأسماء التجارية (التسميات) والتأكد من إيداع الحسابات الاجتماعية المتعلقة بشركة و/أو السنة المالية. وتتوفر خمس فئات من الخدمات:

6.3. تسهيل عمليات الربط بالغاز والكهرباء: لقد وضعت الدولة في متناول المؤسسات إمكانية الربط بالغاز والكهرباء، ووضعت لذلك موقعين أساسيين هما « www.sda.dz » (خاص بمؤسسة توزيع الغاز والكهرباء) و« www.creg.dz » (خاص بلجنة ضبط الكهرباء والغاز). ويوفر هذان الموقعان إمكانية التواصل من أجل الربط والتزود بالغاز والكهرباء، مع ضمان كمية التدفق الكافية لسير العمليات الإنتاجية، كما يتم الاطلاع ومتابعة استهلاك الكهرباء والغاز، ومختلف المستجدات المتعلقة بهما.

7.3. بوابة إلكترونية لمتابعة الضرائب عن بعد: تسمح هذه البوابة بمتابعة الضرائب عن بعد، من دفع، حساب، تصريح، أهم الأحداث، القوانين، ...الخ. كما تسمح هذه البوابة للمستخدم من الانتقال المباشر إلى البوابات السابقة الذكر، كما تسمح هذه البوابة بالاشتراك في كل جديد يصدر عن المديرية العامة للضرائب(le 02/08/2017, www.mfdgi.gov.dz)

8.3. إنشاء منصة على الانترنيت لخدمة المستخدم (المعلومات والعلاج) للأراضي: تسمح هذه البوابة للمستخدم من الاستفادة من خدمات مسح الأراضي عن بعد، عن طريق تقديم الطلبات وتحميلها بصيغها المتعارف عليها قانونا وباللغتين العربية والفرنسية. فهذه الخدمة تجنب المستثمرين الوقوع في منازعات خاصة تلك المتعلقة بملكية الأراضي التي سوف يجسد عليها مشروع، أو تم تجسيد المشروع عليها(www.an-cadastre.dz, le 02/08/2017)

4. محددات العمل المقاولاتي:

الدول المتقدمة هي عالما تزدهر فيه أنشطة تنظيم المشاريع، السياسات الاقتصادية السليمة تدعم النمو، المنظمات الدولية تؤثر على أصحاب المصلحة حول المقاولاتية، البحث الأكاديمي والتدريس حول المقاولاتية يولد التأثير الأمثل، يكون لدى الطلاب فهم أفضل للسلوكيات والمواقف اللازمة للنمو في إقامة المقاولاتية، يتخذ رواد المقاولاتية قرارات أفضل، بينما تكون الشركات أكثر ربحية.

فهناك العديد من العوامل التي شأنها رسم الملامح الأساسية للمقاولاتية، حيث تعتبر هذه العوامل بمثابة المحددات الأساسية لمدى تطور ونجاح أي مقاولة، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الآتي: (Niels and Donna, 2018, P 86)

– **التمويل:** المصادر، التكلفة، التنوع، ...الخ، يهدف هذا العنصر إلى التعرف على مدى توافر الموارد المالية وحقوق الملكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل المنح والإعانات.

-**المعايير الاجتماعية، الثقافية، الدينية، السياسية**، ...الخ، ويشير هذه العنصر إلى أي مدى تشجع أو تسمح المعايير الاجتماعية والثقافية بالإجراءات التي تؤدي إلى أنشطة مقاولاتية جديدة يمكن أن تزيد من الثروات الشخصية والدخل الفردي.

-**الهياكل القاعدية**: الطرق، المطارات، الموانئ، ...الخ، ويرتكز هذا العنصر على سهولة الوصول إلى الموارد المادية والبنية التحتية، مثل شبكات الاتصالات والمرافق العامة والنقل والأرض أو الفضاء. وهذا يشمل أيضا تكلفة الوصول إلى هذه البنية التحتية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، فلا ينبغي أن تميز الأسعار ضد الشركات الصغيرة والمتوسطة.

-ضوابط الدخول والخروج من السوق، يتضمن هذا عنصرين: مستوى التغير في الأسواق من سنة إلى أخرى ، وإلى أي مدى تكون الشركات الجديدة حرة في دخول الأسواق الحالية.

ومما يتم التركيز عليه هي هذا العنصر: هل يمكن الوصول بسهولة إلى التمويل لبدء المقاولاتية وتشغيلها، وهل يوجد وقت لإطلاق مقاولاتية، وهل يمكن بسهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة لبدء المقاولاتية، وهل توجد برامج تدريبية مخصصة لبدء المقاولاتية، وهل هي متوفرة وكافية، وهل يمكن بسهولة الوصول إلى العملاء المحتملين، وهل يمكن بسهولة الوصول إلى كل هذا بأسعار معقولة، وهل تتوفر الموارد البشرية المؤهلة وذات الأسعار المعقولة، واللازمة لإطلاق وتشغيل مقاولاتية جديدة

(Chiara et cesare , 2019, p 39)

-**ديناميكية السوق**، التنوع، المنافسة، الاحتكار، ...الخ..

-**البنية التحتية التجارية والقانونية**، الأجهزة التشريعية، القضاء، ...الخ، ويرتكز هذا العنصر على وجود حقوق الملكية التجارية والخدمات والمحاسبية وغيرها من الخدمات والمؤسسات القانونية والتقييمية التي تدعم أو تشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

-**تحويلات البحث والتطوير**، التطور التكنولوجي، ويشتمل هذا العنصر على أي مدى سيؤدي البحث والتطوير الوطنيان إلى فرص مقاولاتية جديدة ومتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

-**التربية والتعليم القاعدي**، ويشير إلى أي مدى يتم دمج التدريب الذي يشتمل على الشركات الصغيرة والمتوسطة أو إدارتها في نظام التعليم والتدريب على جميع المستويات، وهذا تعليم المقاولاتية في المدارس الابتدائية والثانوية وفي مستويات ما بعد الثانوية (مثل التعليم العالي، التكوين المهني ، في الجامعات ، كليات إدارة الأعمال ، وما إلى ذلك).

-**التعليم المتقدم والريادي**، أين يتم الاهتمام بالتكوين والتعليم المتخصص على أعلى المستويات.

-**برامج المقاولاتية الحكومية**، ويرتكز هذا العنصر على وجود ونوعية البرامج التي تساعد مباشرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على جميع مستويات الحكومة (الوطنية والإقليمية والبلدية).

-**السياسات الحكومية: الضرائب والبيروقراطية**، ويشير هذا العنصر إلى أي مدى تدعم السياسات العامة المقاولاتية، ويشتمل هذا العنصر على ضابطين أساسيين: أن تعتبر الحكومة أن المقاولاتية مسألة اقتصادية ذات صلة، وأن لا تفرض لوائح الضرائب أي تمييز على أساس الحجم أو تشجيع المشروعات الجديدة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

-**السياسات الحكومية: الدعم والملائمة**، هل أثارت حملة من الجهات الفاعلة المؤسسية أو الحكومة أو المبادرة التي تشجع روح المبادرة وغيرها الاهتمام بالمقاولاتية؟، وهل هناك مشاركات في التدريب حول كيفية بدء المقاولاتية في المدارس؟ على سبيل المثال من خلال مشاريع محددة مثل المشاريع الصغيرة أو الدروس ذات الصلة بالشركات، الاقتصاد أو المحاسبة أو الإدارة؟، هل هناك إمكانيات لحضور تدريب من شأنه أن يساعد على بدء مقاولاتية بعد مغادرة المدرسة؟

5. تحليل واقع المقاولاتية النسوية في العالم:

تشير الإحصائيات في عام 2016 ، أنه كان ما يقدر بـ 163 مليون امرأة قد بدأن أو يدرن مقاولاتية جديدة في 74 اقتصادا حول العالم، بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقدر بـ 111 مليون شخص كانوا يديرون مقاولاتية قائمة، وهذا لا يظهر تأثير منظِمات المقاولاتية في جميع أنحاء العالم فحسب، بل يبرز مساهماتهن في نمو مجتمعاتهن ورفاهيتهن، توفر النساء المقاولاتيات دخلا لعائلاتهن، ويعملن في مجتمعاتهن، ومنتجات وخدمات توفر قيمة جديدة للعالم من حولهن (Global Entrepreneurship, 2017)

تشمل النتائج الرئيسية المستخلصة من التقرير العالمي 2018/2017 ما يلي: (www.prnewswire.com, le 31/10/2019)

-ارتفع معدل مقاولات الإناث بنسبة 6.6% في عامي 2016 و2017، وارتفع معدل الذكور بنسبة 0.7% . وأن نشاط المقاولاتية لدى النساء ارتفع بنسبة 10% على مستوى العالم من 2014 إلى 2016.

-أفضل المناطق أداءً للمقاولاتية هي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث بلغ معدل النشاط الكلي للمقاولاتية من الإناث 16.7% ، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 12.8%.

-تملك أوروبا أدنى معدل لمشاركة الإناث في نشاط المقاولاتية في المراحل المبكرة (6.1%).

-يعد التكافؤ بين الجنسين أعلى نسبة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تضم 8 سيدات مقاولات لكل 10 رجال، وهي أدنى نسبة في أوروبا حيث تضم 6 نساء لكل 10 رجال مقاولون.

-كما أن التكافؤ بين الجنسين منخفض في المنطقة الأفريقية (0.6) وأمريكا الشمالية (0.65)، والنساء في تلك المناطق ثلثي أو أقل عرضة للانخراط في المقاولاتية مثل نظرائهم من الرجال.

-تنخفض مستويات المقاولاتية لدى الإناث مع تحسن مستوى التنمية الاقتصادية، فالمعدلات هي الأعلى بين النساء في الاقتصاديات النامية (13.3 %) والأقل في الاقتصاديات المتقدمة (7 %).

-النساء أكثر عرضة بنسبة 28% من الرجال لأن يكونوا مدفوعين بالضرورة في الاقتصاديات النامية. في حين، أن مشاركة الإناث في المقاولاتية هي أدنى مستوى في الاقتصاديات التي تحركها الابتكارات، إلا أنها في المتوسط تزيد بنسبة 19 في المائة فقط عن الرجال بدافع الضرورة.

-تسهم المقاولة النسائية مساهمة كبيرة في نمو مجتمعاتهن ورفاهيتها وتقديم دعم أكثر استهدافا لهن مما سيحقق أرباحا للتنمية الاقتصادية في أي بلد.

-ولكنه يجب الحذر من أن النساء المشتغلات بالأعمال الحرة في جميع أنحاء العالم يختلفن كثيرا من حيث التركيبة السكانية والمواقف وأنواع الأعمال التجارية التي يديرونها، وأن هناك حاجة إلى تخصيص مبادرات الدعم للمشتغلات بالأعمال الحرة وتخصيصها حسب الاقتصاد – بدلاً من اتخاذ قرار واحد.

-إن نسبة مشاركة الذكور إلى الإناث في نشاط المقاولاتية في المراحل المبكرة تختلف اختلافا كبيرا عبر الدول، مما يعكس الاختلافات في الثقافة والظروف المتعلقة بمشاركة الإناث في الاقتصاد.

-تشير التقارير إلى أنه مع زيادة مستوى التنمية والتعليم، تنخفض مشاركة المقاولة بين النساء وتزداد الفجوة بين الجنسين لكن معدلات التوقف عن العمل تبطئ أيضا. في حين أن معدل وقف الإناث يتجاوز معدل الذكور في الاقتصاديات النامية، على الرغم من أن حوالي 10 فقط النسبة المئوية، أقل من النساء في الاقتصاديات المتقدمة للغاية قد غادرن المقاولاتية بثلثي معدل الرجال فقط.

-تشير التقارير الموجه نحو تحسين المقاولاتية لدى النساء إلى الحاجة إلى إنشاء المزيد من الشبكات الاجتماعية وشبكات الدعم التي تعمل كمجموعات توجيهية أو استشارية لمساعدة صاحبات المشاريع، فضلا عن العمل على تغيير الصور النمطية التي قد تعيق سيدات المقاولاتية في بعض المناطق.

6. تحليل واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر:

توضح إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن حصة المرأة من المشاريع المقاولاتية التي أحصيت على مستوى الصندوق إلى غاية فيفري 2016 قد بلغت 9 بالمائة ، أما في سنة 2015 فقد تم تمويل أكثر من 15 بالمائة من المؤسسات التي تدار من طرف النساء (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2016).

وتشير إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعد القبلة المفضلة للنساء إلى نسب عالية للمشاركة النسوية في مشاريع المقاولاتية ، انه تم تمويل أكثر من 476 ألف مشروع لفائدة النساء، وهو ما يعادل 62 إلى 63 بالمائة في إشارة واضحة إلى إقبال المرأة على خلق مشاريع مصغرة.

لا تزال المساواة بين الجنسين بعيدة المنال بشكل كبير لعدة أسباب، منها ما هو وضعي ومنها ما هو شرعي، حيث لا يعترف الدين الإسلامي بالمساواة بين الذكر والأنثى إطلاقا، يقول الله سبحانه وتعالى: "فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ" (القرآن الكريم، آل عمران – الآية 36).

والمرأة تتقاضى مرتبات أقل، وأقل احتمالا للحصول على ترقية أولى حاسمة للمدير من الرجال، وقد تم اقتراح العديد من الأسباب ولكن هناك حجة واحدة تشير إلى وجود اختلافات في سلوك الرجال والنساء، وهي أن الذكر ليس كالأنثى، الأمر الذي يجعل تصرف كل من النساء والرجال بشكل مختلف.

وقد ولجت المرأة مختلف الميادين الاستثمارية، حتى التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال، الأمر الذي يؤكده تقرير للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الذي أكد أن النساء المقاولات تحولن إلى نوعية مختلفة من المشاريع لا سيما تلك المتعلقة بميدان الفلاحة، ومجال النظافة، وكذا الصناعة الابتكارية، وأن هناك نسوة مقاولات نجحن حتى في مجال التصنيع ومنهن من نجحن في توظيف أكثر من 50 امرأة في مشاريعهن، وهي أرقام ايجابية بالنظر إلى ما تفرضه سوق المقاولاتية في الجزائر من منافسة.

وتسعى العديد من المنظمات والجمعيات لدعم خطوات المرأة في هذا المجال الجديد الذي أصبح يجذب كل عام المزيد من النساء الطموحات، حيث تقوم العديد من الجمعيات على غرار الجمعية الجزائرية للنساء رئيسات المؤسسات بمرافقة ودعم الراغبات في ولوج المقاولاتية من النساء لا سيما اللواتي تخرجن من الجامعات الجزائرية بأفكار استثمارية، حيث أن التكوين يعتبر أول خطوة لا بد من تقديمها للمرأة المقاولة الراغبة في الاستثمار، بالإضافة إلى مهمة الإعلام بأهم الأجهزة الداعمة والمرافقة على مستوى كل الهيئات الإدارية من اجل ضمان نجاح المقاولاتية النسوية، وهي المهمة التي يجب أن تشارك فيها كل الفعاليات الراغبة في تحويل وتقويم صورة المرأة الجزائرية المقاولة، رافعين تحدي كيف يمكن للمرأة الجزائرية أن تحافظ على تعاليم دينها الإسلامي (اختلاط، خروج من البيت، تحميل المرأة أكثر من طاقتها، تغيير المهمة التي وجدت من أجلها – البيت والتربية، ...الخ) وهي تزاول المقاولاتية؟، يقول الله سبحانه وتعالى: "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا" (القرآن الكريم، الأحزاب – الآية 33).

إن عدد النساء اللواتي يدخلن مجال المقاولاتية في تزايد مستمر، ما يشجع على مد يدن العون للعديد منهن، وهذا يؤكد أن القوانين في الجزائر تساعد النساء اللواتي يرغبن أكثر في ولوج هذا العالم، لكن الإشكالية تكمن في كيف يمكن للمرأة أن تعمل دون الإخلال بمبادئها الإسلامية. ويشهد الوضع حاليا في الجزائر زيادة عدد النساء اللواتي يتقلدن مناصب قيادية في المجال السياسي، ويصل عدد النساء الواليات إلى 6 (سنة 2018)، كما أن عدد النساء المقاولات في الجزائر يصل إلى نسبة 6 بالمائة سنة 2018 (شبكة ريادة الأعمال العالمية، 2018) .

معظمهن في قطاع الخدمات وليس في مجال الإنتاج تبعا للطاقة التحملية للمرأة (فالله خلق الرجل والمرأة وفرق بينهما الرجال قوامون على النساء)، يقول الله سبحانه وتعالى:" الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا" (القرآن الكريم، سورة النساء – الآية 34).

فحسب التقرير السنوي الصادر عن المركز الوطني للسجل التجاري، هناك 92.3% من المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين رجال، وما نسبته 7.7% هم نساء، والجدول الموالي يبين بعض الإحصائيات إلى غاية نهاية 2016، وتتمركز الفئة الأكبر من المقاولاتية النسوية في المدن الكبرى، على غرار الجزائر ووهران (المركز الوطني للسجل التجاري، ، 2016، ص 46).

7. الطريقة والأدوات :

من أجل تحليل واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر تم الاعتماد على تحليل إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و المتمثلة في حصة المرأة من المشاريع المقاولاتية التي أحصيت على مستوى الصندوق إلى غاية فيفري 2016، وكذا احصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و التقارير السنوية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري الى غاية نهاية سنة 2016.

ولبلوغ الهدف من الدراسة قمنا بتحليل هذه المعطيات، حيث تم الاعتماد على مؤشرات التحليل الاحصائي الوصفي، وذلك من خلال تحليل معطيات المقاولاتية في الجزائر حسب العمر والجنس كنسب مئوية وحسب الفئات العمرية و المكونة من 7 فئات وحصة كال جنس في كل فئة من سن 18 سنة حتى سن اكثر من 69 سنة، وكذا تحليل توزيع المساهمة النسوية في تسيير وإدارة المؤسسات (مسير) كنسبة مئوية لعدد المسيرات لعدد المؤسسات.

حيث نوضح كل ذلك في الجداول التالية :

الجدول رقم (01): إحصائيات المقاولاتية في الجزائر تبعا للعمر والجنس إلى غاية نهاية سنة 2016

الفئات العمرية (سنة)	الرجال	النساء	المجموع	النسبة
19—18	1040	51	1091	%0.1
28—20	173890	7174	181064	%10.5
38—29	562420	28316	590736	%34.4
48—39	461813	34573	496386	%28.9

58—49	233043	30249	263292	%15.3
68—59	99216	16986	116202	%6.8
69 سنة فأكثر	54339	14272	68611	%4
المجموع	1585761	131621	1717382	%100
النسبة	%92.3	%7.7	%100	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري، 2016 ، التقرير السنوي مؤشرات إحصائية ، ص 46.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة المقاولة النسوية في الجزائر ضئيلة جدا، الأمر الذي يؤكد الأثر الاجتماعي والثقافي والديني على المقاولاتية في الجزائر، وذلك بحكم أن الجزائر بلد إسلامي ومحافظ، حيث هناك اعتبارات كثيرة يجب على المرأة الجزائرية تحقيقها قبل الخوض في مجال المقاولاتية.

ويشير الجدول الموالي إلى توزيع المساهمة النسوية في تسيير وإدارة المؤسسات (مسير) إلى غاير نهاية سنة 2016 (المركز الوطني للسجل التجاري، ، 2016، ص 50).

الجدول رقم (02): توزيع المساهمة النسوية في تسيير وإدارة المؤسسات (مسير) إلى غاير نهاية سنة 2016

الفئات العمرية	الرجال	النساء	المجموع	النسبة إلى عدد المؤسسات (1717382)
عدد المسيرين(ات)	162569	10306	172875	%10.06
النسبة إلى عدد المؤسسات	%9.46	%0.6	%10.04	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري، 2016 ، التقرير السنوي مؤشرات إحصائية، ص 50.

يتضح من الجدول أعلاه، نسبة تقمص المرأة دور المسير صغيرة جدا، حيث لا تتعدى 1 % من مجموع المؤسسات، الأمر الذي يدل على أن المرأة لا تستطيع تحمل المسئوليات الكبيرة (ليس الذكر كالأنثى).

8. النتائج ومناقشتها: وبعد الإحاطة بأغلب جوانب الموضوع، تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

على المستوى العالمي فقد ارتفع معدل مقاولات الإناث بنسبة 6.6% في عامي سنة 2017، حيث تنخفض مستويات المقاولاتية لدى الإناث مع تحسن مستوى التنمية الاقتصادية، فالمعدلات هي الأعلى بين النساء في الاقتصاديات النامية (13.3 %) والأقل في الاقتصاديات المتقدمة (7 %).

-إن التكافؤ بين الجنسين الذكور والاناث منخفض في المنطقة الأفريقية (0.6) وأمريكا الشمالية (0.65)، والنساء في تلك المناطق أقل عرضة للانخراط في المقاولاتية مقارنة بالرجال.

-كما ان النساء أكثر عرضة بنسبة 28% من الرجال لأن يكونوا مدفوعين بالضرورة في الاقتصاديات النامية، في حين أن مشاركة الإناث في المقاولاتية هي أدنى مستوى في الاقتصاديات التي تحركها الابتكارات.

وبالنسبة للجزائر فإن عدد النساء اللواتي يدخلن مجال المقاولاتية في تزايد مستمر، وهذا يؤكد أن القوانين في الجزائر تساعد النساء اللواتي يرغبن أكثر في ولوج هذا العالم.

-تتمركز الفئة الأكبر من المقاولاتية النسوية في الجزائر بالمدن الكبرى مثل: الجزائر ووهران.

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعد القبلة المفضلة للنساء، بنسبة عالية للمشاركة النسوية في مشاريع المقاولاتية .

-النساء المقاولات تحولن إلى نوعية مختلفة من المشاريع مثل: ميدان الفلاحة، ومجال النظافة، الصناعة الابتكارية.

إن تحسين المقاولاتية لدى النساء بالجزائر يستلزم إنشاء الشبكات الاجتماعية وشبكات الدعم التي تعمل كمجموعات توجيهية أو استشارية لمساعدة صاحبات المشاريع، فضلا عن العمل على تغيير الصور النمطية التي قد تعيق سيدات المقاولاتية في بعض المناطق.

9. خلاصة:

لقد بذلت الجزائر جهود كبيرة من أجل تقريب الإدارات من المواطن، عن طريق رقمنة مختلف العمليات وفتح بوابات إلكترونية تسمح للأفراد عامة والمستثمرين خاصة بربح الجهد والمال في معالجة مختلف العمليات، كإنشاء المؤسسات، التصريحات الضريبية ومتابعتها، نشر المعلومات القانونية كالميزانية وجدول حساب النتيجة، والربط بشبكات الكهرباء والغاز ومتابعة الاستهلاك وضبطه، والاستفادة من خدمات مسح الأراضي.

كما شجعت الجزائر الاستثمار قانونيا، حيث أضافت مواد تشجع وتعترف بالحرية الاستثمارية وتحث على الدعم الكامل للاستثمار المحلي وحمايته، مما يفر الدافع القوي لقيام المقاولاتية. ولم تقف الجزائر عند هذا الحد، بل منحت عدة امتيازات جبائية وضريبية للمستثمرين خاصة الجدد منهم، أي منح امتيازات لأجل القيام بالمقاولاتية.

يعد اعتماد للمؤسسات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محور أساسي لدعم ريادة الأعمال والاستثمار وتعزيز التنسيق المؤسسي اللازم لإنشاء مناخ ملائم للأعمال. ومن المتوقع أن تستمر عملية التحسين هذه وملتزمة لضمان رؤية أفضل للتقدم من خلال رقمنة الإجراءات الإدارية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ورغم الجهود المبذولة، إلا أن المقاولاتية في الجزائر لازالت بعيدة عن المعايير العالمية، وأن المقاولاتية النسوية لازالت ضعيفة نتيجة عدة اعتبارات أهمها التوجه الثقافي و العقائدي المحافظ السائد في المجتمع الجزائري.

10. الإحالات والمراجع:

التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 ، المواد 21،44،43،51،65،
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2016.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2016.

القرآن الكريم، سورة آل عمران، سورة الأحزاب سورة النساء.

شبكة ريادة الأعمال العالمية، 2018، برنامج النساء المقاولات WED ، الملتقى الثاني لريادة الأعمال والنساء .

المركز الوطني للسجل التجاري،2016، التقرير السنوي مؤشرات إحصائية.

Mdipi,2016, « L'instruction n° 202 du 02 mai 2016, et la lettre n° 2611/MDC-PM du 26/12/2016 ». http://www.mdipi.gov.dz/?L-amelioration-du-climat-des affaires

Niels B, & Donna K ,2019 ,Global Entrepreneurship Monitor, 2018/2019 Global Report, GEM.

Chiara P, cesare A & Riillo F,2018 , Global Entrepreneurship Monitor Luxembourg 2017/2018, institut national de la statistique et des études économiques du grand-duché, Luxembourg..

Global Entrepreneurship Monitor, 2017.

https://www.prnewswire.com.

https://www.jecreemonentreprise.dz.

https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc.

http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/.

http://www.an-cadastre.dz.